

أثر تطبيق ضريبة المبيعات في إصلاح النظام الضريبي في الأردن

د. ابراهيم علي القاضي

أستاذ مساعد

جامعة أبو ظبي

د. ايهاب نظمي

أستاذ المحاسبة المشارك

جامعة أبو ظبي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق ضريبة المبيعات في إصلاح النظام الضريبي في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مسح الأدبيات التي تناولت الموضوع، إضافة إلى تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من (٨٠) شخصاً نصفهم من رجال الأعمال ونصفهم الآخر من الخبراء الاقتصاديين والماليين، وقد استخدم الباحث عدد من الأدوات الإحصائية المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما استخدم الباحث اختبار (ت) الأحادي من أجل اختبار فرضيات الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى هناك تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات على الإصلاح الضريبي فيما يخص البعد المالي والإداري والتشريعي .

وقد أوصت الدراسة ضرورة أن تهتم الحكومات بضرورة المبيعات وأن توليها اهتماماً خاصاً، ليس بوصفها أداة لجباية الأموال وإنما كأداة من أدوات الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي دفع عملية التنمية خاصة في المجتمعات النامية. حتى تحقق ضريبة المبيعات أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تحقيق العدالة الضريبية وحماية الطبقة الفقيرة والمتوسطة لا بد من أن تكون السلعة الأساسية كالمياه والدقيق معفاة من ضريبة المبيعات، حيث أن هذه انفاق الأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل ينصب بشكل أساسي على هذه السلع، وبالتالي فإن إعفاء هذه السلع من ضريبة المبيعات سوف يخفف العبء عن كاهل الأسر الفقيرة ويتيح لها إشباع حاجات أخرى. كما أن تطبيق ضريبة المبيعات بشكل صحيح سوف يقلل من عمليات التهرب من ضريبة الدخل، وبالتالي زيادة الموارد المتاحة للدولة من أجل تغطية النفقات اللازمة من أجل دفع عملية التنمية

وتطبيق سياسة الاصلاحات . وبضرورة أن تهتم الحكومات بالتشريعات الضريبية بشكل عام وبالتشريعات المتعلقة بضريبة المبيعات بشكل خاص ، وأن يعاد النظر بهذه التشريعات بشكل مستمر ، بحيث تتماشى مع التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وأن تكون هناك عملية تغذية راجعة من أجل تقليل عمليات التهرب الضريبي.

Abstract:

This study aims to investigate the effect of the sales tax in the reform of the tax system in Jordan , and to achieve the objectives of the study the researcher used the descriptive analytical approach , and through the survey literature that dealt with the subject, in addition he designed a questionnaire and distributed to the sample study consisting of (80) persons people, half of them businessmen and the other half are economists and financial experts ,he used number of statistical tools of arithmetic mean and standard deviation , as the researcher used the one sample t-test in order to test hypotheses

The study found no effect to the application of the sales tax on tax reform with respect to the financial dimension and the administrative and legislative branches.

The study recommended the need for governments to take care of the sales tax and attaches special attention to, not as a tool to collect the money, but as a tool of economic reform, and thus advance the process of development, especially in developing societies. So check the sales tax primary goal of which, namely justice tax and protect the poor and middle must be a commodity such as water and flour are exempt from sales tax, as this spending for poor families and middle-income focus mainly on these goods, and therefore, the exemption of these goods from the sales tax will ease the burden on these families and allow them to satisfy the needs of the other. also that the application of the sales tax correctly will reduce the operations of tax evasion, and thus increase the resources available to the State in order to cover the expenses necessary to push forward the process of development and implementation of policy reforms. And the need to be concerned governments to tax legislation in general and legislation relating to sales tax, in particular, and that this legislation be reviewed on an ongoing basis, so that in line with the economic and social development, and that there is a feedback process in order to reduce tax evasion operations.

المقدمة:

تعد الأنظمة الضريبية من أهم المرتكزات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول في العصر الحديث، وتشكل الضرائب بمختلف أنواعها المصدر الرئيسي لإيرادات تلك الدول، باستثناء بعض الدول التي لديها موارد طبيعية مثل النفط والذهب والماس والنحاس وغيرها، حيث تعتمد هذه الدول على هذه الموارد الطبيعية في تحصيل مواردها.

والى جانب ضريبة الدخل فإن ضريبة المبيعات تعتبر من أهم أنواع الضرائب المطبقة في عالمنا المعاصر، وقد تطور مفهوم ضريبة المبيعات عبر سنوات تطبيقه في العديد من الدول، وهي تعد من الضرائب غير المباشرة التي يتحملها المكلفين بدفعها، ويقومون بتحميل عبئها على المجتمع. ويمكن تعريفها بأنها تلك الضريبة التي تفرض على حجم المعاملات في الاستهلاك والإنتاج والتصدير والاستيراد. (حسين، ٢٠٠٦)

ويعرفها قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني بأنها: تلك الضريبة التي تفرض على السلع المصنعة محلياً أو المستوردة والخدمات المحلية أو المستوردة، وتستوفي من المستهلك بشكل غير مباشر على شكل زيادة في سعر السلعة أو الخدمة بمقدار الضريبة المفروضة، ويقوم الشخص المكلف بتحصيلها من المشتري أو طالب الخدمة وتوريدها للدائرة ضمن مواعيد محددة. (وزارة المالية الأردنية، ٢٠٠٦)

بدأ الأردن بتطبيق هذا الشكل من الضرائب في عام ١٩٩٤، كبديل لضريبة الاستهلاك من خلال مرحلتين امتدت المرحلة الأولى من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠، ثم بدأت المرحلة الثانية من عام ٢٠٠١ حتى الآن في سياق ما أطلقت عليه الحكومات المتعاقبة بالإصلاح الضريبي. (وزارة المالية الأردنية، ٢٠٠٧)

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعريف بمفهوم الضريبة العامة على المبيعات كضريبة غير مباشرة .
٢. التعريف بمفهوم الإصلاح الضريبي.

٣. تحديد العلاقة بين الضريبة العامة على المبيعات والإصلاح الضريبي.
٤. قياس أثر تطبيق الضريبة العامة على المبيعات على الإصلاح الضريبي في الأردن.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولتها قياس أثر تطبيق ضريبة المبيعات في الإصلاح الضريبي.

مشكلة الدراسة:

منذ بدء تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في الأردن منذ ما يقارب سبعة عشر عاماً والجدل قائم بين مختلف الاقتصاديين والماليين حول جدوى فعالية هذا النوع من الضرائب في إصلاح النظام الضريبي الأردني. لذلك سوف تعمل هذه الدراسة على الإجابة عن السؤال الآتي: ما أثر تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في إصلاح النظام الضريبي في الأردن؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى :

HO: لا يوجد تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات في الإصلاح المالي الضريبي.

الفرضية الثانية :

HO: لا يوجد تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات في الإصلاح الإداري الضريبي.

الفرضية الثالثة :

HO: لا يوجد تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات في الإصلاح التشريعي الضريبي.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال مسح مختلف الأدبيات التي سيتم الوصول إليها حول نظام الضريبة العامة على المبيعات والإصلاح الضريبي، في سياق التجربة العالمية والتجربة الأردنية على وجه الخصوص. وكذلك تم تصميم استبانة تتضمن العديد من الأسئلة على مدى مساهمة الضريبة العامة على المبيعات في إصلاح النظام الضريبي في الأردن.

مجتمع وعينة الدراسة:

يعتبر رجال الأعمال العاملين في الأردن والخبراء الاقتصاديين والماليين من موظفي الدولة والقطاع الخاص مجتمعاً لهذه الدراسة، ولغايات تحقيق أهدافها سيتم اختيار عينة إحصائية مكونة من (٨٠) شخصاً نصفهم من رجال الأعمال ونصفهم الآخر من الخبراء الاقتصاديين والماليين وسيتم توزيع الاستبانة عليهم.

الدراسات السابقة :

١- دراسة (التمييز، ٢٠٠٠) بعنوان قياس الأداء في جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن "دراسة تحليلية وميدانية" وقد أجريت هذه الدراسة في الأردن، وهدفت إلى تقييم أداء جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، وذلك بالاعتماد على تحليل مجموعة مترابطة ومكتملة من المؤشرات المالية والاقتصادية والإدارية والتنظيمية والتشريعية والسلوكية والاجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تطوير ثمانين فرضيات وتم جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة بالاعتماد على الاستبانة والمقابلة الشخصية، وباستخدام المنهج التحليلي للبحث، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: عدم وجود نظام فعال لتقييم أداء جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، كما ان مستوى أداء جهاز الضريبة العامة على المبيعات أعلى من المتوسط، كما دلت المؤشرات السلوكية والاجتماعية على وجود تضرر ملموس من المكلفين في علاقاتهم مع جهاز ضريبة المبيعات. وبالإضافة إلى ذلك تفيد المؤشرات التشريعية ان هناك التزام في تطبيق النصوص التشريعية في ضريبة المبيعات، ولهذه النصوص القدرة على الحد من التهرب الوظيفي.

٢- دراسة (الشوابة، ٢٠٠٢) بعنوان "أثر الإصلاحات الاقتصادية على قانون ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية"، تعرضت هذه الدراسة لأثر الإصلاحات الاقتصادية على قانون ضريبة الدخل الأردني إذ تأثرت السياسات المالية بشكل واضح على قانون ضريبة الدخل، حيث تتجه الخطة إلى إعادة النظر في قانون ضريبة الدخل من خلال تجريد هذا القانون من صفته التشريعية ليصبح مجرد أداة بيد

الإدارة منحرفاً عن تحقيق العدالة في فرض الضريبة والحد من التفاوت بين طبقات المجتمع، وكان ذلك من خلال نص المادة ٣٢ من قانون ضريبة الدخل الذي أدى استخدامها إلى أن يصبح قانون ضريبة الدخل (قانون مدير عام دائرة ضريبة الدخل)، وانتهى هذا البحث إلى ضرورة إلغاء نص المادة ٣٢ من قانون ضريبة الدخل لما سببته من آثار سلبية واضحة على المكلفين بأداء ضريبة الدخل من حيث التفاوت في تحمل العبء الضريبي وبسبب عدم انسجامها مع روح القانون، ولمخالفتها لنص المادة (١١١) من الدستور الأردني .

٣- دراسة (ارشيد، ٢٠٠٤) بعنوان "الضريبة العامة على المبيعات في الأردن وانعكاسها على الهيكل الضريبي والعبء الضريبي" وقد هدفت هذه الدراسة الى التعريف بالضريبة العامة على المبيعات ، وقد أظهرت الدراسة أن الضريبة العامة للمبيعات تأتي بالمركز الأول من حيث أهميتها النسبية في الهيكل الضريبي في الأردن ، وقد توصلت الدراسة الى أن الهيكل الضريبي في الأردن بشكل عام يستجيب للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي ،وتوصلت الدراسة الى أن هناك عدد من المعوقات الادارية والفنية والاجتماعية ناتجة عن التعديلات الكثيرة على قانون الضريبة العامة على المبيعات في الأردن .

٤- دراسة (المسيحي، ٢٠٠٦) بعنوان "السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني" ، وقد هدفت الدراسة الى التعرف على السياسة الضريبية المطبقة في فلسطين من خلال دراسة النظام الضريبي الفلسطيني ، والتعرف على دور هذه السياسات في احداث تنمية اقتصادية حقيقية ، في ظل الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني ، وقد توصل الباحث الى العديد من النتائج اهمها ان الضرائب في فلسطين ما هي الا اداة لتخطيط وتوجيه للاقتصاد الاسرائيلي بسبب السيطرة والتبعية شبه الكاملة لاسرائيل، كذلك فان تصميم السياسة الضريبية الفلسطينية يتم بمعزل عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين.

٥- دراسة (الزعبي، ٢٠١٠) بعنوان "أثر العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى الادعان الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل في الأردن" وقد

توصلت هذه الدراسة الى أن هناك أثرا ذا دلالة احصائية للعوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى الاذعان الضريبي .

الاطار النظري :

تعد عملية الاصلاح الشغل الشاغل لمختلف الدول سواء كانت النامية أو المتقدمة، ومن الجوانب الرئيسية للإصلاح الاقتصادي، ولتحقيق الإصلاح الاقتصادي لا بد من القيام بعمليات اصلاح في جوانب مختلفة أهمها الإصلاح المالي والذي اعتبر نقطة الانطلاق نحو الإصلاح الاقتصادي ، ومن مكونات الإصلاح المالي الإصلاح الضريبي (جليلاتي، ٢٠٠٧)

تعتبر عملية الإصلاح الضريبي من الهموم التي أثقلت كاهل الحكومات الأردنية المتعاقبة ،حيث أن الضريبة هي بالأصل عبء على المواطن دافع الضريبة ،وهذا العبء يزداد في ظل الدخول المنخفضة والأوضاع الاقتصادية المتردية ،لذلك فقد سعت هذه الحكومات الى عملية الإصلاح الضريبي من أجل التخفيف على المواطن والذي هو أساس وجوهر عملية التنمية (القويدر، ٢٠٠٤).

ان أي حكومة تعمل على اصلاح النظام الضريبي تدخل في معادلة محيرة ،فمن جهة تعتبر الضريبة من أهم الإيرادات الحكومية والتي تهدف من خلالها الحكومة تمويل نفقاتها ودفع عملية التنمية وتنفيذ برامج الإصلاح ، ومن جهة أخرى هذه الضرائب أعباء على المواطنين وتقلل من قدرتهم على اشباع حاجاتهم ،من هنا جاءت فكرة العدالة الضريبية ومحاولة ايجاد طرق وبدائل عادلة لدفع الضرائب ،بحيث يتحمل الأفراد ذوو الدخول المرتفعة عبئا ضريبيا أعلى من الأفراد ذوو الدخول المنخفضة (القويدر، ٢٠٠٤)،

وللضرائب العديد من الأهداف منها المالية ومنها الاقتصادية ومنها الاجتماعية، إلا أن من أهمها الأهداف الاجتماعية، والتي تتمثل في اعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع بحيث تفرض ضرائب عالية على الطبقة الغنية لتستغل إيراداتها في تمويل الخدمات العامة والتي تعود بالمنفعة بشكل أساسي على أصحاب الدخول المنخفضة (أبو نصار ، ٢٠١١).

ان فكرة ضريبة المبيعات تقوم على مبدأ أساسي وهو أن يقوم الفرد بدفع الضريبة عندما يقوم بشراء السلعة ، وبالتالي فان الشخص الذي لايقوم بشراء السلعة لايقوم بدفع ضريبتها، ومن هنا يتحقق مفهوم العدالة ، مع الأخذ بعين الاعتبار اعفاء السلع الأساسية من ضريبة المبيعات ، ولعل الفلسفة من اعفاء هذه السلع هو اندراجها تحت السلع الأساسية ، وهذا النوع من السلع يحتاجه الغني والفقير على حد سواء وهذا ما يزيد من عدالة هذه الضريبة ،اما فيما يتعلق بالسلع الكمالية فهي نوع من أنواع الترفيه ويحتاجها بشكل أساسي أصحاب الدخل المرتفعة وعند شرائها فان الشخص ذو الدخل المرتفع يقوم بدفع الضريبة التي يتم تحصيلها من أجل تمويل عمليات الانفاق الحكومي على الخدمات العامة (حسين ، ٢٠٠٦)

تحليل البيانات الإحصائية

أولاً: خصائص عينة الدراسة :

أظهر تحليل عينة الدراسة أن عدد الذكور قد بلغ (٢٥) من المبحوثين شكلوا ما نسبته (٦٢.٥%) من حجم العينة الكلي، في حين بلغ عدد الإناث (١٥) شكلوا ما نسبته (٣٧.٥%) من الحجم الكلي للعينة. وفيما يتعلق بالتحصيل العلمي لأفراد العينة فقد بلغ عدد المبحوثين الحاصلين على شهادة البكالوريوس (٣٤) مبحوثاً شكلوا ما نسبته (٨٥%) من إجمالي حجم العينة، وقد بلغ عدد الحاصلين على شهادة الماجستير (٦) مبحوثاً شكلوا ما نسبته (١٥%) من مجموع العينة الكلي، في حين أن أي منهم لم يكن من حملة الدبلوم أو الدكتوراه. وفيما يتعلق بخبرة المبحوثين فإن (٢٤) من منهم تتراوح خبراتهم من (١-٥) سنوات، شكلوا ما نسبته (٤٠.٠%) من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد من تزيد خبراتهم عن ٥ سنوات (١٦) مبحوثاً، شكلوا ما نسبته (٦٠.٠%) من إجمالي العينة . والجدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس والتحصيل العلمي و سنوات الخبرة العملية .

جدول (١)

توزيع العينة حسب سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي

المتغير	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	25
	أنثى	15
التحصيل العلمي	دبلوم	-
	بكالوريوس	34
	ماجستير	6
	دكتوراه	-
سنوات الخبرة العملية	1-5 سنوات	10
	6-20 سنة	24

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تأثير ضريبة المبيعات على الإصلاح الضريبي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفقرة ذات المتوسط الحسابي الذي يقل عن (٣) تعني درجة موافقة ضعيفة، والفقرة ذات المتوسط الحسابي الذي يزيد عن (٣) تعني درجة موافقة عالية، وذلك اعتماداً على مقياس الفقرات الذي تتراوح درجاته بين (١-٥). وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تضمنتها الاستبانة ككل، ولكل بعد على حده كما هو موضح في الجدول رقم (٢)

الجدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الإصلاح الضريبي

رقم البعد	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الأول	الإصلاح الإداري	4.23	0.57	عالية
الثاني	الإصلاح المالي	4.19	0.58	عالية
الثالث	الإصلاح التشريعي	4.31	0.30	عالية
	الدرجة الكلية	4.24	0.45	عالية

يوضح الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات اعتقاد المبحوثين أن ضريبة المبيعات تؤثر على الإصلاح الضريبي، حيث أن درجة الموافقة على التقييم كانت عالية في البعد الأول (الإصلاح الإداري)، والثاني (الإصلاح المالي) والثالث (الإصلاح التشريعي)، وقد تضمن التحليل كل فقرة من فقرات الأبعاد الثلاثة المذكورة.

أولاً: الإصلاح المالي

جدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد الإصلاح المالي

رقم الفقرة	فقرات بعد الإصلاح المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	ساهمت الضريبة العامة على زيادة الإيرات الضريبية في الأردن.	4.47	0.85	عالية
2	النسبة المفروضة في الضريبة العامة على المبيعات تحقق العدالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.	4.43	0.84	عالية

رقم الفقرة	فقرات بعد الإصلاح المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3	توحيد نسبة الضريبة العامة على المبيعات يساهم في تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.	4.40	0.67	عالية
4	تطبيق الضريبة العامة للمبيعات ساهمت في تطوير عمليات التقدير الضريبي لغايات ضريبة الدخل.	4.25	0.71	عالية
5	يساهم الإصلاح الضريبي في توجيه الموارد من الاستهلاك الى الاستثمار.	4.25	0.74	عالية
6	يساهم الإصلاح الضريبي في إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.	4.23	0.77	عالية
7	يساهم الإصلاح الضريبي في تعديل أوزان القطاعات الاقتصادية والاستثمار.	4.23	0.73	عالية
8	يساهم الإصلاح الضريبي في خفض معدلات التضخم.	4.18	0.78	عالية
9	يساعد الإصلاح الضريبي القطاعات الاقتصادية المختلفة على النمو.	4.18	0.68	عالية
10	ينمي الإصلاح الضريبي قدرة البنوك على الائتمان.	4.17	0.59	عالية
	الدرجة الكلية	4.23	0.57	عالية

يظهر الجدول رقم (٣) درجة موافقة الباحثين على تقييم الفقرات وفقاً للبعد الأول المتمثل في الإصلاح المالي كما يشير الجدول إلى أن الفقرة رقم (١) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (٤.٤٧)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي المعياري (٣)، الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة الباحثين عليها عالية، بينما حصلت كل الفقرات

على متوسط حسابي أكبر من (٤)، وهو أيضاً أعلى من المتوسط الحسابي المعياري (٣)، الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة المبحوثين عليها عالية ، وقد بلغت متوسطاتها الحسابية (٤.٤٣، ٤.٤٠، ٤.٢٥، ٤.٢٥، ٤.٢٣، ٤.٢٣، ٤.١٨، ٤.١٨، ٤.١٧) على التوالي، أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (٤.٢٣) الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة عالية للمبحوثين.

ثانياً: الإصلاح الإداري

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد الإصلاح الإداري

رقم الفقرة	فقرات بعد الإصلاح الإداري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تطبيق الضريبة العامة على المبيعات وفرت إمكانية تدريب وتأهيل المقدرين الضريبيين.	4.27	0.69	عالية
2	تطبيق الضريبة العامة على المبيعات وفرت إمكانية زيادة أعداد المقدرين الضريبيين.	4.33	0.64	عالية
3	ساهم تطبيق الضريبة العامة على المبيعات على الحد من التهرب الضريبي.	4.22	0.62	عالية
4	ساهم تطبيق الضريبة العامة على المبيعات على ضبط العمل المحاسبي و الإداري.	4.15	0.78	عالية
5	الإصلاح الإداري في دائرة ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات شجع على تطوير البيئة الاستثمارية.	4.18	0.77	عالية
6	الإصلاح الضريبي الإداري يقلل من الروتين في تخلص المعاملات.	4.03	0.79	عالية
7	تطبيق الضريبة العامة على المبيعات ساهمت في تحسين أساليب التقدير الضريبي لسنوات قادمة.	4.13	0.71	عالية
	الدرجة الكلية	4.49	0.58	عالية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الثاني الاصلاح الاداري كما يظهر في الجدول رقم (٤) والذي يشير إلى أن الفقرة رقم (٢) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (٤.٣٣)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي المعياري (٣)، الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة المبحوثين عليها عالية، أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٩) الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة المبحوثين على مجمل فقراته كانت عالية.

ثالثاً: الاصلاح التشريعي

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد الإصلاح التشريعي

رقم الفقرة	فقرات بعد الإصلاح التشريعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١	تطبيق الضريبة العامة على المبيعات ساهم في توضيح الأنظمة الضريبة للمكلفين.	4.28	0.50	عالية
٢	تطبيق الضريبة العامة على المبيعات ساهم في تبسيط الاجراءات القانونية المتعلقة بالضريبة.	4.38	0.49	عالية
٣	وجود تشريعات ضريبية قابلة للتطبيق تعزز المناخ الاستثماري	4.30	0.46	عالية
٤	الضريبة العامة للمبيعات ساهمت في إصدار تشريعات أخرى لتشجيع الاستثمار.	4.15	0.60	عالية
٥	ساهم تطبيق الضريبة العامة للمبيعات في تحقيق إصلاح ضريبي في الأردن.	4.28	0.45	عالية
٦	تطبيق الضريبة العامة على المبيعات ساهم في توضيح الأنظمة الضريبة للمكلفين.	4.18	0.68	عالية

رقم الفقرة	فقرات بعد الإصلاح التشريعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٧	تطبيق الضريبة العامة على المبيعات ساهم في تبسيط الاجراءات القانونية المتعلقة بالضريبة.	4.60	0.36	عالية
				الدرجة الكلية
		4.31	0.30	عالية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الثالث (الإصلاح التشريعي) كما يظهر في الجدول رقم (٥) حيث أظهر الجدول أن الفقرة رقم (٧) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (٤.٦٠)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي المعياري (٣)، الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة المبحوثين عليها عالية، أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣١) الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة المبحوثين على مجمل فقراته كانت عالية.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

H0: لا يوجد تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات على الإصلاح المالي الضريبي.

لاختبار فرضية الدراسة الأولى تم إجراء اختبار (T)

(One Samples T-test)، وأشارت نتائج الاختبار إلى أنه يوجد تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات على الإصلاح المالي الضريبي ، وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة لهذا الاختبار بلغت (١٧.٢١)، وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية البالغة (١.٦٨)، وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية سابقة الذكر.

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية HO	T SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.0001	١.٦٨	١٧.٢١

الفرضية الثانية:

HO: لا يوجد تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات على الإصلاح الإداري الضريبي.

لاختبار فرضية الدراسة الثانية التي تنص على "لا يوجد تأثير لتطبيق ضريبة

المبيعات على الإصلاح الإداري الضريبي"، تم إجراء اختبار (T)

(One Samples T-test)، وأشارت نتائج الاختبار إلى أنه يوجد تأثير لتطبيق

ضريبة المبيعات على الإصلاح الإداري الضريبي، وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة

لهذا الاختبار بلغت (١٢.٨٨)، وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية البالغة (١.٦٨)،

وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية سابقة الذكر.

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار الفرضية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية HO	T SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.0001	١.٦٨	١٧.٢١

الفرضية الثالثة:

HO: لا يوجد تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات على الإصلاح التشريعي الضريبي. لاختبار فرضية الدراسة الثانية التي تنص على "لا يوجد تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات على الإصلاح الإداري الضريبي"، تم إجراء اختبار (T) (One Samples T-test)، وأشارت نتائج الاختبار إلى أنه يوجد تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات على الإصلاح التشريعي الضريبي، وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة لهذا الاختبار بلغت (٢٧.٥٦)، وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية البالغة (١.٦٨)، وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية سابقة الذكر.

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية HO	T SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.0001	١.٦٨	٢٧.٥٦

النتائج :

- من خلال تحليل الدراسة الميدانية فقد توصل الباحث الى النتائج التالية :
- ١- هناك تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات على الإصلاح الضريبي فيما يخص البعد المالي، ولعل ذلك يرجع الى أن تطبيق ضريبة المبيعات يؤدي الى توسيع الوعاء الضريبي مما يؤدي الى زيادة العوائد الضريبية .
 - ٢- هناك تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات على الإصلاح الضريبي فيما يخص البعد الإداري، وقد يكون السبب وراء ذلك أن تطبيق ضريبة المبيعات يتطلب تدريب وتأهيل المقدرين الضريبيين وزيادة أعدادهم .

- ٣- هناك تأثير لتطبيق ضريبة المبيعات على الإصلاح الضريبي فيما يخص البعد التشريعي ، وذلك لان تطبيق مثل هذه الضريبة يتطلب سن عدد من التشريعات.
- ٤- ان اجماع عينة الدراسة على تأثير ضريبة المبيعات على الإصلاح الضريبي على الرغم من اختلاف الجنس والعمر والخبرة ، يعطي مزيدا من القوة لنتائج الدراسة .

التوصيات :

يوصي الباحث في ختام هذه الدراسة ما يلي :

- ١- ضرورة أن تهتم الحكومات بضريبة المبيعات وأن توليها اهتماما خاصا ،ليس بوصفها أداة لجباية الأموال وانما كأداة من أدوات الإصلاح الاقتصادي ، وبالتالي دفع عملية التنمية خاصة في المجتمعات النامية .
- ٢- حتى تحقق ضريبة المبيعات الهدف الأساسي منها ، ألا وهو تحقيق العدالة الضريبية وحماية الطبقة الفقيرة والمتوسطة لا بد من أن تكون السلعة الأساسية كالمياه والدقيق معفاة من ضريبة المبيعات ، حيث أن هذه اتفاق الأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل ينصب بشكل أساسي على هذه السلع ،وبالتالي فان اعفاء هذه السلع من ضريبة المبيعات سوف يخفف العبء عن كاهل هذه الأسر ويتيح لها اشباع حاجات أخرى .
- ٣- ان تطبيق ضريبة المبيعات بشكل صحيح سوف يقلل من عمليات التهرب الضريبي ،وبالتالي زيادة الموارد المتاحة للدولة من أجل تغطية النفقات اللازمة من أجل دفع عملية التنمية وتطبيق سياسة الإصلاحات .
- ٤- ضرورة الاهتمام بتدريب موظفي ضريبة المبيعات ، وتحسين تأهيلهم وتطويرهم بشكل مستمر ، لأن ذلك سيني من قدراتهم وسيزيد من كفاءتهم ، وبالتالي سيحد من عمليات التهرب الضريبي .
- ٥- ضرورة أن تهتم الحكومات بالتشريعات الضريبية بشكل عام وبالتشريعات المتعلقة بضريبة المبيعات بشكل خاص ، وأن يعاد النظر بهذه التشريعات

بشكل مستمر ، بحيث تتماشى مع التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وأن تكون هناك عملية تغذية راجعة من أجل تقليل عمليات التهرب الضريبي .

٦- المراجع:

١. أبو نصار، محمد ،محاسبة الضرائب -ضريبة الدخل والمبيعات - دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠١١.
٢. ارشيد، على نواش محمد، الضريبة العامة على المبيعات في الأردن وانعكاسها على الهيكل الضريبي والعبء الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: الأردن، جامعة اليرموك، ٢٠٠٤.
٣. التميمي، وهيب "محمد موسى" عيسى،. قياس الأخط على المبيعات في الأردن. "دراسة تحليلية وميدانية " رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الأردن، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠
٤. الزعبي، خالد، أثر العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى الاذعان الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل في الأردن، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد (٦) العدد (٣)، ٢٠١٠.
٥. القويدر، أمجد سالم، أثر الهيكل الضريبي على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة،: جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٤.
٦. الجليلاتي ،محمد،النظام الضريبي السوري واتجاهات اصلاحه ،محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ٢٠٠٧
٧. حسين ،خليل ، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني ،بيروت ٢٠٠٦،
٨. الشوابكة ،سالم ، أثر الإصلاحات الاقتصادية على قانون ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية ، مجلة إتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية، القاهرة، ٢٠٠٢ .

٩. عفانه، عدي حسين ابراهيم، العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل عندمسك حسابات أصولية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة آل البيت، المفرق، الاردن، ٢٠٠١.
- ١٠.مسمي ،دلال عيسى موسى ،السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النجاح ،فلسطين ،٢٠٠٦.
- ١١.وزارة المالية، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، دليلك في ضريبة المبيعات، عمان: الأردن، ٢٠٠٦.
- ١٢.وزارة المالية،نشرة مالية الحكومة العامة ، المجلد التاسع ، العدد الثاني،آذار،٢٠٠٧.

ملحق الدراسة

استبانة

أخي المستجيب أختي المستجيبة

هذه الاستبانة جزء من دراسة تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر تطبيق ضريبة المبيعات في إصلاح النظام الضريبي في الأردن. أمل من حضراتكم المساهمة في انجازها من خلال تقديم إجابات دقيقة عن الأسئلة التي تتضمنها، علماً بأن جميع المعلومات التي ستقدمونها مخصصة للبحث العلمي وستعامل بسرية تامة .

وتفضلوا بفائق الشكر والتقدير

الباحثان

خصائص المبحوثين:

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة	موافق
١						ساهمت الضريبة العامة على زيادة الايرتات الضريبية في الأردن.
٢						النسبة المفروضة في الضريبة العامة على المبيعات تحقق العدالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٣						توحيد نسبة الضريبة العامة على المبيعات يساهم في تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.
٤						تطبيق الضريبة العامة للمبيعات ساهمت في تطوير عمليات التقدير الضريبي لغايات ضريبة الدخل.
٥						يساهم الإصلاح الضريبي في توجيه الموارد من الاستهلاك الى الاستثمار.
٦						يساهم الإصلاح الضريبي في إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.
٧						يساهم الاصلاح الضريبي في تعديل أوزان القطاعات الاقتصادية والاستثمار.
٨						يساهم الإصلاح الضريبي في خفض معدلات التضخم.

					يساعد الإصلاح الضريبي القطاعات الاقتصادية المختلفة على النمو.	٩
					ينمي الإصلاح الضريبي قدرة البنوك على الائتمان.	١٠

الجنس: ذكر أنثى

المستوى التعليمي: دبلوم

بكالوريوس

ماجستير

دكتوراة

سنوات الخبرة :

من ١ - ٥ سنوات

أكثر من خمس سنوات

المجال الأول : الإصلاح المالي

المجال الثاني: الإصلاح الاداري

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	موافق
١						تطبيق الضريبة العامة على المبيعات وفرت إمكانية تدريب وتأهيل المقدرين الضريبيين.
٢						تطبيق الضريبة العامة على المبيعات وفرت إمكانية زيادة أعداد المقدرين الضريبيين.
٣						ساهم تطبيق الضريبة العامة على المبيعات على الحد من التهرب الضريبي.
٤						ساهم تطبيق الضريبة العامة على المبيعات

					على ضبط العمل المحاسبي و الإداري.
				٥	الإصلاح الإداري في دائرة ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات شجع على تطوير البيئة الاستثمارية.
				٦	الإصلاح الضريبي الإداري يقلل من الروتين في تخلص المعاملات.
				٧	تطبيق الضريبة العامة على المبيعات ساهمت في تحسين أساليب التقدير الضريبي لسنوات قادمة.

المجال الثالث: الإصلاح التشريعي

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١					تطبيق الضريبة العامة على المبيعات ساهم في توضيح الأنظمة الضريبة للمكلفين.
٢					تطبيق الضريبة العامة على المبيعات ساهم في تبسيط الاجراءات القانونية المتعلقة بالضريبة.
٥					وجود تشريعات ضريبية قابلة للتطبيق تعزز المناخ الاستثماري
٦					الضريبة العامة للمبيعات ساهمت في إصدار تشريعات أخرى لتشجيع الاستثمار.
٧					ساهمت تطبيق الضريبة العامة للمبيعات في تحقيق إصلاح ضريبي في الأردن.